

معلومات مخصصة عن الصناعة

يتعامل هذا القسم مع اتفاقيات صناعة مخصصة حول معدلات الدفع الأدنى وغيرها من شروط العمالة. من المهم الإلتباه إلى أن بعض جوانب الإتفاقيات تنص في أغلب الأحيان على شروط معززة تفوق ما هو منصوص عليه في التشريعات العامة.

مجلس العمالة المشترك وأحكام تنظيم العمالة

أسست بعض القطاعات مجلس العمالة المشترك الذي يتألف من ممثلين عن العاملين وأصحاب العمل من هذه الصناعات وأعضاء آخرين مستقلين. مجلس العمالة المشترك مسؤول عن التوصل إلى اتفاقية حول معدل الراتب الأدنى وشروط العمالة لهؤلاء العاملين الذين يمثلوهم. لإقتراحات مجلس العمالة المشترك ، ستقوم المحكمة بإصدار [about CourtLL](#) في حال قبول محكمة العمالة حكم تنظيم العمالة الذي سيجعل الإتفاق ملزم به قانونياً. يجب على صاحب عمل العامل الذي ينطبق عليه حكم تنظيم العمالة أن يظهر الإشعار المفروض الذي ينص على تفاصيل حكم تنظيم العمالة في مكان العمل.

إتفاقيات العمالة المسجلة

تمكن إتفاقيات العمالة المسجلة ممثلي أصحاب العمل والعاملين من أي قطاع أو مؤسسة من التوصل إلى إتفاقيات ملزم بها قانونياً حول الدفع وغيرها من شروط العمالة. ما أن يتم تسجيلها مع محكمة العمل ، فإن هذه الإتفاقيات تصبح مفروضة قانونياً على كل الأطراف حتى لو كان العاملين أو أصحاب العمل ليسوا طرفاً في الإتفاقية.

الإحراق

تفرض أحكام تنظيم العمالة وإتفاقيات العمالة المسجلة من قبل مفتشي السلطة الوطنية لحقوق العمالة. يملك هؤلاء المفتشين الحق في دخول المنشآت ، التدقيق في سجل الرواتب وغيرها من [NERA Inspectors](#) السجلات ، مقابلة أصحاب العمل والعاملين ذو الشأن ، استرجاع متأخرات الدفع ، وعند الضرورة رفع دعوى قضائية ضد صاحب العمل الذي نقض بشروط حكم تنظيم العمالة أو إتفاقية العمالة المسجلة.

مهم

يتم التفاوض بشأن أحكام تنظيم العمالة وإتفاقيات العمالة المسجلة بشكل دوري وهما ينطبقان فقط على الصناعة (والمواقع الجغرافية) المحددة. المقصود من هذا القسم هو أن يكون دليلاً فقط لتلخيص بعض النقاط الهامة تحت العناوين العامة. تشدد السلطة الوطنية لحقوق العمالة على دراسة الإتفاقية التي تهتمك بتمعن. تتوفر حلقات وصل إلكترونية لكل الإتفاقيات المخصصة لكل مجال صناعة.